الأزمات داخل الكنيسة

لا شك في أن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية مقبلة على أزمة كبيرة.. فتدهور صحة البابا شنودة ليس بالحدث العادي .. خاصة وأن أوضاعها الداخلية لم تكن بدعا عن النسق السياسي والحزبي العام في مصر.

فالبابا شنودة تصادف وجوده على الكرسي البابوي مع عودة مصر إلى التعددية السياسية المؤسسة على اختزال الحزب في شخص رئيسه .. وتهميش القيادات الوسيطة المؤهلة لإنعاش الحراك السياسي والتدريب على فكرة "تداول السلطة" .. ما أفضى إلى تكريس ثقافة "عبادة الفرد" وليس في الإمكان أفضل مما كان .. وما افرزته من مظاهر "التأبيد" على الكراسي في جميع الأطر السياسية والدينية والتعليمية المختلفة وكل مؤسسات الدولة الأخرى تقريبا.

ومن هذا المنطلق فإن الكنيسة المصرية في حراكها الداخلى ليست بدعا عن هذا المناخ المؤسسي العام الذي أُستنت فيه سُنن عبادة الشخص وثقافة التأبيد الذي لا ينهيه إلا زيارة خاطفة لملك الموت ليضع المؤسسة بكاملها في مواجهة أوضاع كارثية خلفتها سنوات القمع الداخلي والفرعونية السياسية أوالتأليه.

وإذا كانت مشاعر القلق تتزايد في أوساط الأقباط على صحة البابا شنودة .. فإن القلق "البرئ" لا يعرف مكانه في أوساط النخبة المهتمة بالعمل العام ناهيك عن دوائر صناعة القرار بالدولة ورجال الكهنوت والاكليروس في كل الكنائس التابعة للكاتدرائية الأرثوذكسية الأم .

فإذا كانت الكنيسة في عهد رئيسها القوي الذي حكمها بالحديد والنار، بدأت تتفكك عُراها وتشهد حالات تحول جماعي إلى أديان وملل أخرى .. ابرزها تحول الأنبا دنيال البراموسي ومعه ١٠ آلاف ارثوذكسي إلى الإنجلية عام ١٩٩٤ ثم ظهور كنائس أخرى بديلة ومنافسة لكنيسة البابا شنودة (كنيسة المقطم والبابا الموازي مكسيموس وأخرى برئاسة الأب هابيل) .. فماذا نتوقع حال غياب البابا شنودة نهائيا عن دائرة الفعل الكنسي ؟!

والدولة كذلك يعتريها قلق حقيقي على مستقبل الكنيسة الأرثوذكسية في مرحلة ما بعد شنودة .. لأسباب مشروعة وتفرض عليها فرضا أن تكون لاعبا أساسيا في إدارة أزمات الكنيسة الداخلية .

فالبابا شنودة كان أول رئيس للكنسية أفضت سياساته إلى وضع الأخيرة في علاقة صدام طائفي مع المجتمع .. وجعلت منها وطنا بديلا للوطن الأم "مصر" وأسرفت من أجل ذلك في تأصيل ثقافة "الأبواب المغلقة" التي أرست في الوجدان القبطي العام مشاعر الانعزال والانطواء .. والتعاطي مع الدولة ليس باعتبار الأقباط "مواطنين" وإنما باعتبارهم "أقلية" تتكلس حقوقهم عند سقف الإنعام الرئاسي عليهم بـ"كوتة" في مؤسسات الدولة المختلفة!

لا شك إذن في أن التيار الشنودي في الثلاثين عاما الماضية كان عبئا "واضحا" على الدولة وعبئا "خفيا" على الأقباط أيضا .. فإذا كانت الأولى قد شعرت بالإرهاق في البحث عن كل ما يرضي هذا التيار ويخفف من توتره تجنبا لأي تحرش دولي باسم الدفاع عن الأقليات الدينية .. فإن الأقباط خسروا الكثير بالصدام مع اشقائهم المسلمين والذي تورطوا فيه بالوكالة عن جماعات المصالح التي كانت تستثمر التوتر الطائفي باعتباره "بقرة

حلوبا" تؤمن لهم المكانة الدينية والزعامة السياسية .. ومنهم من كان في الخارج يتوق إلى أن تفتح له "طاقة القدر" ويستجيب اليمين المسيحي المتصهين في الولايات المتحده لـ"ابتهالاته" .. ويرسل عليهم "الشيكات " مدرارا .

ولا شك أن في الكنيسة تيارا إصلاحيا يريد إعادتها إلى وسطيتها التاريخية ، وهو تيار قوي وحقق الكثير من الانتصارات "الكبيرة" .. رغم الصعوبات والمعوقات و"كنيسة الخوف" التي أسسها التيار الشنودي الذي ترك إرثا قمعيا كان من المتوقع أن يردع أية نية للخروج عليه .. غير أن القوى الإصلاحية غامرت وكانت شجاعة بالقدر الذي فاجئنا.. فالأنبا مكسيموس الذي يختلف عليه الأقباط الآن لم يكن منشقا عن الكنيسة الأم بل هو وباعترٰف عدد من المفكرين الأقباط أنفسهم مصلح ديني كبير.. قد ينجح وقد يفشل ولكن تجربته بلا شك أعادت إلى الأقباط الثقة في قدرتهم على التجديد والإصلاح .. وأن "الكنيسة" بعد "مكسيموس" لن تكون بالتأكيد كما كان حالها قبل ظهوره.. أشياء كثيرة ستتغير بالتأكيد .. المهم أن تساند القوى الوطنية المصرية الإصلاحيين الأقباط ولا تخذلهم فانتصارهم هو انتصار لمصر كلها بمسلميها وأقباطها .. والمسألة هنا هي مسألة احترٰزية لا أكثر ، إذ إن تيار التشدد والتطرف في الكنيسة لم يعد يخيف أحدا بعد أن تخلت واشنطن عن ملف الأقليات لصالح ملف الإصلاح ثم تخليها عن الأخير مقابل الخروج من ورطتها بالعراق .

المسألة هي أن هزيمة تيار التطرف وكسر شوكته ، محطة مهمة في رحلة إصلاح العلاقة بين الأقباط والمجتمع .. وهي مهمة شاقة ستحتاج إلى سنوات طويلة لكي ينجزها التيار الإصلاحي حال نجاحه في حسم الصراع داخل الكنيسة لصالحه .. فكلنا يعلم أن

ثلاثين عاما من التجريف تحتاج إلى مشقة بالغة لردم الهوة والعودة مجددا إلى أحضان الوطن الأم

وفي هذا السياق فإنه مع مطلع عام ٢٠٠٧ كانت الأوضاع داخل الكنيسة المصرية شديدة التوتر والاضطراب والأنباء التي وردت - آنذاك - من داخلها عكست أجواء مقلقة وحملت الكثير من التشاؤم، وبات البابا شنودة ومساعدوه في بؤرة الاستهداف من قبل الأقباط أنفسهم: فأقباط المهجر منقسمون بين مؤيد للبابا وبين من يتهمه بـ"أسلمة الكنيسة"، وبعضهم حمل على الأنبا بيشوي واتهمه بذات التهمة "الأسلمة"، وروج البعض الآخر شائعات بأن له "أختا مسلمة"!

في الداخل تطورت الأزمة بين كاتدرائية العباسية - التي يرأسها البابا شنودة - وبين كنيسة المقطم التي يتزعمها البابا الموازي الأنبا مكسيموس، وبلغت مبلغ أن تقدم الأخير إلى مكتب النائب العام بمذكرة تطعن في صحة إيمان البابا شنودة، وروج مثلها على كل الأساقفة والبطاركة في العالم، كنوع من تدويل أزمته مع البابا، باعتبارها أزمة "عقيدة" وليست أزمة "زعامة"!

فيما نشرت دراسة على نطاق واسع على شبكة الإنترنت، كتبها باحث قبطي معروف في "اللاهوت"، وهو الدكتور "جورج حبيب بباوي" - وهو أحد تلاميذ الراحل متى المسكين - والتي يتهم فيها البابا شنودة بالهرطقة، واتهامه بـ"الإريسية" أي بإيمانه ببشرية المسيح وإنكار "ألوهيته"! وتطورت الأمور داخل الكنيسة التي تحركت بعصبية وأفتت بـ"تكفير" بباوي!

ولا شك في أن ما حدث بعث على القلق، فهشاشة الحالة القبطية يضر بالأمن القومي المصري بالتأكيد ، وذلك لخصوصيتها التي تحيلها إلى "نقطة" يتقاطع عندها الداخل "الوطني" مع الخارج "المتربص" للصيد في الماء العكر.

والحال أن الأزمات المتتابعة للكنيسة لا ترجع - كما اعتقد البعض - إلى "ضعف البابا" بسبب السن والمرض ولكن إلى ضعف "الوعي السياسي" و"الحرفية الحركية" ، التي مهما قيل عن العلاقة بين الدين والسياسة - هي شرط لا غنى عنه حال اختيار زعامة لأية طائفة دينية في مصر،أو على الأقل في اختيار فريق المستشارين الذين يعود إليهم ، وخاصة في الأمور الشائكة والحساسة.

حجم الأخطاء التي ارتكبتها الكنيسة في عهد البابا شنودة كانت كبيرة، فهو العهد الوحيد الذي شهد عهده أكبر قرارات شلح وفصل وتحريم لمن يخالفونها، وأكبر عدد من الانشقاقات وأكبر عدد من تحول الأرثوذكس إلى ملل وديانات أخرى، وأكبر عدد من الصدامات مع الدولة والمجتمع! وعهده - أي البابا شنودة - هو الوحيد الذي أحال "الأرثوذكسية" إلى "هوية" معزولة وصدامية مع "هوية" الدولة!.

وربما تكون كل هذه المآخذ "عفوية" أو غير مقصودة ، وربما تكون عن سوء إدراك وإدارة، أو لقلة المهارات الفطرية أو المكتسبة في تقدير الأمور بقدرها، أو الترهل الطبيعي في القدرة على فرز الخطير منها والأقل خطورة، وسرعة الاستجابة والتصدي لها.

ومع رصد المواقف وتواترها ، أكاد أميل إلى هذا التقدير الأخير، فعلى سبيل المثال فإن البابا حذر الأقباط من المطالبة بتغيير المادة الخاصة بالشريعة في الدستور، وكان بالفعل تحذيرا عاقلا، وقد أثنيت عليه في مقال لي في "المصريون"، ولكن يبدو لي أنه لم يكن صادرا عن "حنكة" بقدر ما كان صادرا عن دافع "غريزي" لعدم استفزاز الأغلبية وإرضاء

للسلطة التي لا ترغب في تعديل المادة ، لأنه في مقابل ذلك لم يصدر عن البابا أي تصريح بشأن تصريحات المتحدث باسمه الأنبا مرقس، المعروفة بتصريحات "أولاد البلد وأصحابها" ، رغم أنها لا تقل خطورة عن التحرش بالمادة الثانية من الدستور!

وفي الأزمة المتعلقة بالدكتور بباوي، صُدم الرأي العام - المسيحي والمسلم - بما قاله الأنبا بيشوي بأن "بباوي" أهان مصر والمصريين ، وأنه يحتفظ بشريط كاسيت للأخير قال فيه إن " مصر فيها ٤٠ مليون حمار"! ، وتساءل الجميع : لماذا تم التستر على بباوي كل هذه المدة ولم يقدم - في حينها - للمحاكمة أمام القضاء المدني ولا أمام المجمع المقدس، رغم أن ما نسب إليه كان جريمة تستحق العقاب حال ثبوت إدانته، ولماذا لم يكشف عن ذلك إلا بعد أن اصطدم "البابا" مع "بباوي" وتبادل الطرفان تهم التكفير والهرطقة؟!

السكوت على تصريحات "أهل البلد وأصحابها"، ثم استخدام لغة زُعقة في الكشف عن تصريحات " ٤٠ مليون حمار" بعد أكثر من ربع قرن، لا يعكس "حنكة" بقدر ما يعكس فوضى وعشوائية ومزْجية غير مسئولة تضر بالجميع: القيادة الكنيسة والأقباط والمسلمين ومصر كلها.

وفي هذا السياق أيضا فإن "التطبيع" مع العدو الصهيوني، بات موضوعا للمزْيدة بين مؤيدي البابا شنودة والبابا الموازي الأنبا مكسيموس !

والأكثر دهشة أن الموالين للأول يأخذون على الانبا مكسيموس أنه "أمريكاني" وأنه أداة لـ" اختراق" الأمن القومي المصري !

الآن .. والآن فقط أمريكا باتت "سيئة" والتمسح بها "عارا" يستوجب تقديم البلاغات الأمنية لمباحث أمن الدولة !وهذا موقف غريب لم يكن ليصدر لولا ظهور المصلح الديني الجديد الأنبا مكسيموس !

المشهد الكنسي الحالي ثري بالغرائب والطرائف ، إذ لم ينفك "محامو" كاتدرائية "العباسية"، من استعداء الدولة على كنيسة "المقطم" لأنها تقود قاطرة التطبيع القبطي مع "العدو" الصهيوني بحسب رأيهم !

نسى هؤلاء أن الدولة لا يضيرها "التطبيع" فهي التي أبرمت اتفاقية "كامب ديفيد" وترسل مسئوليها إلى تل أبيب ولها سفارة وبعثة دبلوماسية تقيم بالقرب من مقر رئاسة الوزراء الإسرائيلي . فكيف يستفزها سفر الحجيج الأقباط إلى القدس الشريف أو كيف تعتبره "خروجا" على مواقفها الرسمية إزاء "التطبيع" حتى تتحرك ضده ! إنها فقط محض محاولة لتوريط الأجهزة الأمنية لصالح الطرف الأضعف حجة وموقفا.

عندما سُئل ابن كنيسة البابا شنودة القبطي المهجري موريس صادق كيف تستغيث بشارون للتدخل لـ"انقاذ" أقباط مصر من "اضطهاد" المسلمين، قال: ما المشكلة أنا مصري ومصر الدولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني " !

ثم إن قرار الأنبا مكسيموس لا يمكن قياسه بما شهدته العباسية من مظاهرات رددت هتافات استغاثة بالعدو الإسرائيلي ولرئيس وزرائه الإرهابي المغيب أرييل شارون.

بالتأكيد أن الانشقاقات داخل الكنيسة المصرية تتزايد وتتفاقم، ولكن الأكثر تأكيدا أنها لأسباب لا علاقة لها بالدولة ولا بالأمريكان ولا بالإسرائيليين، ولكنها تتعلق بالصراع بين قوى التشدد والاعتدال وقوى التنوير والتجمد بداخلها ، وهو الصراع الذي لا يمكن تجاهله ، فهو ليس شأنا قبطيا محضا ، بل إنه جزء من الحراك الديني والاجتماعي والسياسي العام الذي تعيش مصر كلها في كنفه ، ونتائجه ستنعكس سلبا أو إيجابا على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد كلها .

هذا في تقديري هو الوعي الحقيقي بملامسة حقيقة الأزمة الكنسية الحالية ، أما مسألة المزيدة على الموقف من إسرائيل ، فهي مسألة لم تعد تقنع أحدا بصدقيتها ، بل إنها ظلت "الشماعة" التي علقت عليها "عصمة" البابا وحصانته من النقد ولسنوات طويلة ،غير أنها تهرأت بعد موقف الكنيسة من حرق كنيسة المهد في بيت لحم تلك البقعة الطاهرة التي شهدت مولد المسيح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، فيما أقامت الدنيا ولم تقعدها حين نشرت النبأ صورا جنسية "فاضحة" لقس قالت الكنيسة إنه مشلوح، صُورت - بحسب مزعم الصحيفة - في دير المحرق بأسيوط !

فضلا عن موقف البابا الغامض من العدوان الإسرائيلي على لبنان وموقفه الأكثر غموضا من المقاومة اللبنانية وحركتي حماس والجهاد باعتبارهما حركتي مقاومة . بل إن كثيرا من الأقباط ورجال دين تابعين للبابا يعتبرونهما جماعتين "ارهابيتين" !

ما لا يعلمه جل الأقباط أن تيار الإصلاح داخل الكنيسة حاليا هو تيار وطني حقيقي يحب دينه ولكنه حريص في الوقت ذاته على الوطن ، وشاهد ورأى رأي العين وعايش بنفسه خبرات الثلاثين عاما الماضية ، والتي أفرزت مآسى كبيرة للأقباط من جهة، ومخاطر أكبر للوطن من جهة أخرى .. وأن التغييرات مطلبا ملحا وسيحدث لا شك، إذ أن من سُنن الله عز وجل في الأرض، أن قوى الإصلاح عادة ما يكتب لها النجاح والانتصار على قوى الجمود والظلام.

أقباط المهجر

(١)

في التسعينيات وفي إحدى أيام شهر رمضان المبارك ، كان لي لقاء مع العالم الجيولوجي الكبير د. رشدي سعيد ، في منزله بضاحية المعادي ، لإجراء حوار معه بشأن

مشروع توشكى . و رغم أن الرجل كان عائدا لتوه من الولايات المتحدة الأمريكية و كان فيما يبدو منهكا من السفر، و مصابا بوعكة برد شديدة ، حاولت بعد علمي بهما تأجيل اللقاء إلى أن ينال قسطا من الراحة ، إلا أنه أصر أن يتم اللقاء و يجرى الحوار.

شعرت و أنا أتجاذب معه أطراف الحديث أنني أمام شخصية وطنية كبيرة محبة لمصر ودودة ومنصفة و متسامحة ، و ظللت إلى ما بعد تفريغ الشريط و تسليمه للصحيفة التي أعمل بها و بعد نشره ، و اتصاله بي بعدها معربا عن سعادته بالطريقة التي عرض فيها الحوار.. ظللت إلى ذلك الحين لا أعرف أنه من "أقباط المهجر" .. إلى أن نبهني زميل بذلك..واكتشفت بعد معرفتي به أن الرجل كان بحق "حدوتة مصرية" .

لقائي به غير عندي الكثير من الانطباعات التي كنت كثيرا ما احتكم إليها كلما ذكر أمامي مصطلح "أقباط المهجر" .. و بت أكثر انصافا في الحكم عليهم مسترشدا بقوله تعالى "ليسوا سواء" .

بالتأكيد فإن من بين أقباط المهجر المئات الذين هم في نبل و مروءة ووطنية د.رشدي سعيد غير أنهم فيما يبدو فضلوا الإيواء إلى الظل خشية من أن ينالهم نصيب من الإساءة التي خلفتها "حماقات " بعض أقباط المهجر من قليلي الذكاء و الكفاءة و من ليس لهم قيمة و لا وزن فلجأوا إلى الشوشرة و المشاغبة و الاستقواء بالأجنبي عسى أن يجد عنده ما يشبع فيه إحساسه بالنقص و الدونية .

لماذا لا نرى على المنصات التي تتاجر بأقباط مصر ـ مثلا ـ إلا الأكثر تفاهة و غوغائية؟!. لماذا يغيب العظماء أمثال د. رشدي سعيد ، و هم كما قلت كثيرون يشرفون بلدهم و شعبهم مسلمين و أقباطا ؟

أقباط المهجر ليسوا سواء ، و أعلم أن الانقياء منهم ساءهم ما يسمعونه من "المتاجرين" ممن يعيشون بين ظهرانيهم في الولايات المتحدة و يتحدثون باسمهم . أعلم أن الأكثرية النقية منهم ، تركوا الساحة للمهرجين ، خشية أن تنقض طهارة أيديهم النقية عند من يسيئون الظن في الجميع . "الدولارات الحرام" التي انتفخت بها جيوب وكلاء "فريدوم هاوس" و غيرها من منظمات اليمين الصهيوني المسيحي.

لماذ لا يوجد بين دعاة الفتنة و أئمتها من أقباط المهجر واحد "عليه القيمة" أو له تراثه الفكرى أو العلمي أو الفني الذي يحمل المصريين مسلمين و أقباطا حملا على أن يتباهون به و يتمسحون فيه و يشيرون إليه: " هذا العالم الجليل من بلدي" ؟!

لا يوجد فيهم واحد فالح أفاد بلده أو وطنه أو حتى البلد . أمريكا . التي يتخذها قاعدة له لإطلاق دعاياته الكاذبة المسمومة ضد بني وطنه ، رغم أنه بلد مفتوح علميا و فكريا و إمكانياته كبيرة ؟!

ثم لماذا لم نر منهم واحدا وزيرا أو سفيرا أو ضابط شرطة أو وكيل نيابة أو قائدا للأسطول السادس أو محافظا أو رئيسا لجامعة في العهود الأمريكية السابقة و اللاحقة أم أنه في أمريكا اضطهاد للنصارى و خط هاميوني و خطوط حمراء و خضراء و صفراء على التحاقهم بالمؤسسات الأمريكية مثل الحكومة المصرية "الطائفية" . بحسب زعمهم . رغم أنهم جميعا مواطنون أمريكيون يحملون الجنسية الأمريكية ؟!

(٢)

لا شك إذن في أن مصطلح "أقباط المهجر" بات مصطلحا "سيئ السمعة"، لا يذكر إلا واستدعي معه كل معاني "التآمر" و"الاستقواء" بالخارج و"التطرف" وما شابه!

وهذا في الحقيقة ظلم كبير، إذا استخدام هذا المصطلح بكل ما يعنيه من "قبح" وتعميمه على كل الأقباط خارج مصر.

وكما أني ذكرت هنا مثالا للعالم المصري الكبير د. رشدي سعيد، وذكرت تجربتي معه أيام كنت أعمل صحفيا في قسم التحقيقات بصحيفة الشعب، فإني أذكر بالمثل هنا المفكر القبطي الكبير "فرنسوا باسيلي" الذي يعيش أيضا في المهجر، وغيرهما كثيرون لا يقلون عنهما قيمة ووجاهة علمية أو فكرية.

فالأسماء التي تتصدر المشهد القبطي بالخارج الآن من ذوي الصوت العالي، لا تعبر عن حقيقته، بل إنهم واجهة "مسيئة" لهذا الوجود المصري المتعدد والمتنوع في بلاد الغربة!

أقباط المهجر "ليسوا سواء"، بل إن الأغلبية "المحترمة"، فيما يبدو، آثرت "الانزواء" بعيدا عن فضائح "الشادر المهجري"، عملا بمبدأ "من ظهر في موضع الشبهات اتهم"!

وعندما أقول إنهم "واجهة مسيئة"، فأنا هنا لا أبالغ، ولا أصفهم بما ليس فيهم، فمن يتابع "أدبيات" من اتسعت رتوق سراويلهم من طول جلوسهم على "حجر" القوى والمنظمات الممولة لهم، يرى "عجبا" ويسمع "نكاتا"، حتى باتت مواقعهم ومقالاتهم "قبلة" للترفيه والترويح عن النفوس والقلوب المتعبة،وكأنها نسخة من برنامج "خمسة لقلبك" الذي يقدمه البرنامج العام لانتزاع البسمات مع طلعة شمس كل يوم!

وأنا - والله - لا أبالغ ولا أتقوّل عليهم، فهم الذين يضعون أنفسهم موضع "الصبية" التي تلعب وتتشاغب بـ"حمق"، منتحلين صفة البالغ الرشيد!

مثلا : عندما يغضبون من البابا شنودة يصفونه بأنه "مسلم"!، وأنه "مدسوس" من قبل السلطة على الأقباط لـ"أسلمة" الكنيسة!

وإذا ما انقلبوا على الأنبا "بيشوي" وصفوه بأنه شيخ مشايخ الطرق الصوفية، وأنه "عميل" للمباحث و"مزقوق" لأسلمة المسيحيات وتزويجهن من مسلمين!

والسياسي القبطي اللامع جمال أسعد عبد الملاك مرة يعتبرونه "وهابيا" ، وإذا احتاروا في توصيفه اعتبروه من أتباع زعيم القاعدة أسامة بن لادن!، وأن المفكر القبطي الكبير د. رفيق حبيب ينضم لإحدى الجماعات السلفية المتطرفة، وأن التلفزيون المصري "وهابي" والإعلام المصري كله "وهابي" ، والجزيرة تعمل لحساب إحدى الفصائل العنقودية لتنظيم القاعدة في أفغانستان، ثم تحولت للعمل لصالح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين!

والأنكت من ذلك كله، هو أن بعضهم "اكتشف" أن الرئيس مبارك انضم للإخوان المسلمين!، وأنه قيادي بارز في إحدى الخلايا النائمة للجماعة ، وأن التنظيم نجح في استخدامه لاختراق قمة السلطة في مصر وتوظيفه لصالح المشروع الإخواني لإقامة دولة الخلافة!

هذا الكلام . والله . إما كلام مجانين وإما تخاريف مغيبين، وسواء كانت الأولى أو الثانية، فكلاهما يعكس "تفاهة" ينبغي لأهل المروءة من أقباط المهجر التبرؤ منها، لأنه من "العار" على العقل القبطي في المهجر أن يسلم قدره وناصيته واسمه وسمعته ووعيه لهذه اللغة المجنونة والماجنة في آن.. وقديما قال بشار بن برد:

أعمى يقود بصيرا ؟! ، لا أبا لكم..... قد ضل من كانت العميان تهديه!

وأذكر هنا أيضا على سبيل المثال أن قبطيا مهجريا نشر عدة مقالات تحت مسمى "دليل القبطي التائه" ! ينصح الأقباط أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ٨ - ١١ - ٢٠٠٥ ، للمرشح القبطي فقط أو إذا تعذرت الأمور ولم يجد القبطي مرشحا من طائفته الدينية فليدلي بصوته لمرشحي حزب التجمع !

بداية ينبغي التأكيد على أننا نأمل و نتمنى فعلا أن يتخلى الإخوة الأقباط عن سلبيتهم و يتحرروا من الهيمنة الأبوية و السياسية للكنيسة عليهم و أن يبادروا بالمشاركة في الانتخابات العامة بالترشيح لتمثيل المسلمين و الأقباط معا في دوائرهم أو بالإدلاء بأصواتهم للمرشح الذي يحمل هموم جموع المصريين و يشعر بآلامهم دون تمييز ديني أو طائفي أو أيديولوجي .

هذا الاستهلال ضروري قبل أن نستأنف التعليق على هذه النصيحة المهجرية الطائفية.. فعلى الرغم من أنها في مضمونها و حقيقتها . فيما يتعلق باختيار المرشح "القبطي فقط" - هي تحريض طائفي صريح على مقاطعة المرشحين المسلمين ، إلا أننا نتفهمها إذا كانت صادرة عن عقلية مهجرية فشلت في انجاز أي نجاح مهني أو علمي رغم وجودها في بلد "الحريات" الذي لا يضطهد الأقباط .. إذ لا خط هاميوني و لا خانة ديانة و لا قيود مزعومة على الالتحاق بالوظائف ذات المكانة الاجتماعية

هذا قد نتفهمه .. أما من شاء أن يعرف و يتفهم سبب حماسه و عصبيته لحزب التجمع فإني أدعو إخواني من شرفاء أقباط المهجر و هم كثيرون و لعلي ذكرت مثلا لواحد من أنبلهم و أطهرهم يدا في مقال سابق و هو العلامة الكبير الدكتور رشدي سعيد ، أدعوهم و أدعوا الطيبين من أشقائي الأقباط في مصر الذين باتوا للأسف موضوعا للاستغلال والتوظيف السياسي الرخيص من قبل بعض أقباط المهجر، أدعوهم جميعا إلى الإطلاع على كتاب المفكر و السياسي القبطي المعروف جمال أسعد عبد الملاك و عنوانه " إني أعترف .. كواليس الكنيسة و الأحزاب و الإخوان المسلمون " الصادر عام ٢٠٠١. يقول أسعد بالنص في صفحة ٦٩ " .... في ظل وجود علاقة خاصة بين البابا و حزب التجمع عن طريق د. رفعت السعيد أمين عام الحزب ، و هذه العلاقة كنت أرى أنها غير طبيعية و غير صادقة

لأن الدكتور رفعت السعيد و حزب التجمع أعتبرا أنفسهما حاميي حمى الأقباط في مصر و المدافعين الأولين عنهم ، بل إنهما أحيانا كانا يعتبران المتحدث الرسمي باسم الاقباط و هذا لا يخلو من مصلحة ، تداخلت فيها الانتهازية السياسية مع الدين . كنت أعلم ذلك تماما .. خاصة أن هذه العلاقة المشبوهة كانت في شكل تبرعات و شيكات مالية تأتي لجريدة الأهالي و لحزب التجمع و لشخصيات بارزة أيضا من قبل أقباط المهجر ، الذين كانوا يدعون كل أقباط العالم لقراءة جريدة الأهالي باعتبارها جريدة المسيحيين في مصر و ليست جريدة حزب من المفترض فيه أنه اشتراكي تقدمي ، و لم ينزعج حزب التجمع من هذا الوضع و لكنه كان مستريحا تماما و راضيا لأنه كان المستفيد ماديا من وراء كل ذلك خاصة مع تصور البعض داخل الحزب أن هذا سيجعل الاقباط يعطون أصواتهم لحزب التجمع في الانتخابات البرلمانية رغم أن الواقع كان يثبت غير ذلك بسبب عدم إقبال الأقباط على الممارسة السياسية و تقوقعهم داخل أسوار الكنيسة و أحيانا كانوا يعطون أصواتهم للحزب الوطني .. رغم أن أغلبهم لم يكن يذهب أصلا للتصويت في الانتخابات" انتهى كلام أسعد.

غير أن المفاجأة التي كانت من العيار الثقيل أنه في الوقت الذي كانت جيوب بعض أساطين اليسار - الذي تأمرك فيما بعد - تنتعش من أموال أقباط المهجر نظير استئجار مقارهم و صحفهم و أقلامهم للتحدث نيابة عنهم في "موضوعات" تستهدف إثارة غضب عامة الأقباط و حنقهم على إخوانهم المسلمين ، كان رفعت السعيد يهاجم البابا شنوده في جلساته مع نخبة حزبه ، و يتهمه بأنه "مرتاح" للمناخ الطائفي في مصر لأنه هو الوحيد "المستفيد منه" و يقوي من زعامته السياسية و الدينية للأقباط .. و ليتأمل إخواني الأقباط هذا النص الذي أورده جمال أسعد في كتابه ص ٧٢ يقول " .. و هنا قال د. رفعت السعيد

إن البابا شنودة هو الوحيد المستفيد من المناخ الطائفي في مصر، لأنه يريد أن يكون زعيما للأقباط، وذلك بسبب هجرة الاقباط من المجتمع والحياة العامة إلى الكنيسة، ولكن عندما يكون المناخ طبيعيا فإن ارتباط الناس بالكنيسة يكون ضعيفا لأنهم سيكونون أكثر ارتباطا واندماجا بالمجتمع " انتهى كلام أسعد.

جمال أسعد أكد في كتابه أن هذا الكلام قاله رفعت السعيد أمام خالد محي الدين وزين السماك والشيخ مصطفى عاصي في مكتب محي الدين في مقر الحزب بالقاهرة!

هذه شهادة واحد قبطي .. وليس أصوليا متطرفا ولا من أتباع أسامة بن لادن أو الظواهري .. شهادة بأن كل من يتصدرون المنصات والتمظهر بمظهر المدافعين عن "مظالم" الأقباط ما هم إلا "ثلة انتهازيين" ، رأوا في تهييج الأقباط وابتزاز النظام ،بقرة حلوبا تدر عليهم "المن والسلوى" .. وحققت لبعضهم بالفعل ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر!.

(٣)

في أكثر من لقاء أو مكالمة مع أصدقاء ونشطاء أقباط، أسديت لهم النصيحة، أن يبحثوا عن حل أو عن بدائل معقولة، لعدد ممن يتحدثون باسمهم في الإعلام القبطي المهجري. ليس فقط بسبب الضعف المهني الذي يسئ إلى سمعة الصحافة القبطية ويقدمها باعتبارها أقل بكثير من صحافة الهواة، وربما ينزلها منزلة "صحافة أنابيب" مشوهة بسبب ضعف النطفة من جهة واستخدام " رحم مستأجر" لاستقبالها من جهة أخرى، فأنجبت "حاجة لقيطة" لا علاقة لها لا بالصحافة ولا بالإعلام.

الإعلام القبطي في المهجر، بات موضوعا لإطلاق النكات أو مكانا يزوره المتصفح متى شعر بالضجر، واحتاج إلى قضاء بعض الوقت للفرفشة والترويح عن النفس، ليس هذا فحسب بل بات عبئا على الملف القبطي ذاته، وعلى ما يطالبونه من "حقوق" كما يزعمون.

الضعف المهني ليس وحده الذي أحال الإعلام القبطي إلى "فرجة" في "صندوق الدنيا" بل ما ينشر من مقالات وتقارير لمن يعتبرون أنفسهم "نشطاء" أقباط، لم تعد فقط عبئا كما قلت على "الملف الحقوقي" للأقباط، ولكنه بات أسوأ دعاية للمستوى الثقافي لـ"النخبة" القبطية إذ يقدمهم باعتبارهم "جهلاء" لا يعرفون لا التاريخ ولا الجغرافيا أو على الأقل ينقل صورة إلى العالم بأن الأقباط، في الخارج، سلموا رقابهم وعقولهم وقلوبهم لمجموعة من الجهلة!

منذ فترة كتبت متهكما على الأداء الإعلامي القبطي المهجري، الذي يقدم البابا شنودة باعتباره "مسلما"، وظفته الدولة في اختراق الكنيسة الأرثوذكسية، والأنبا بيشوي بوصفه "دسيسة" من قبل المتطرفين الإسلاميين، لأسلمة الفتيات القبطيات وتزويجهن من مسلمين!والرئيس مبارك باعتباره زعيم إحدى الخلايا النائمة لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وأن ضباط أمن الدولة "قاعديون" من أتباع أيمن الظواهري وأسامة بن لادن وكلام آخر من هذا النوع المقزز من "الهذيان" الذي لا يقوله إلا المتخلفون عقليا

مواقع أقباط المهجر، تنشر مقالات للأستاذ موريس صادق، هي في واقع الحال مثيرة للشفقة، بل كلما تحدثت إلى صديق قبطي عن مضمونها، يستلقي المستمع على ظهره من الضحك، فيما يشعر بغصة بسبب ما تسببه مثل هذه المقالات من حرج بالغ للعقلاء من الأقباط سواء في مصر أو في خارجها.

على سبيل المثال، كتب موريس صادق، قائلا أن أحد مشايخ الإخوان المسلمين وشى بأحد القساوسة الأقباط عند الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ، رغم أن الأخير ولد وعاش وتوفي في القرن الحادي عشر الميلادي!

الناشط القبطي موريس صادق نشر على مواقع أقباط المهجر أن الإخوان المسلمين في مصر اعتدوا على ممتلكات الأقباط عام ١٨٠٠ م !!

المفكر القبطي الكبير والسياسي المهجري اللامع موريس صادق كتب في مواقع أقباط المهجر، متهما أحمد عرابي الذي ولد عام ١٨٤١ وتوفي عام ١٩١١ بأنه قاد حركته الثورية ضد الخديوي توفيق بالتآمر مع الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا الذي ولد عام ١٩٠٦ ، يعني . وبحسبة عبقري الأقباط المهجريين . فإن عرابي دبر انقلابه العسكري ضد توفيق مع الطفل الرضيع "حسن البنا" حيث كان الأخير لا يزال مولودا في "اللفة" !

هذا هو نمط "العقل القبطي" في المهجر الذي يتصدر المنصات باعتباره القادر وحده على رد الحقوق القبطية المهدرة في مصر على حسب زعمهم

(٤)

زملائي الصحفيون بـ"المصريون" المتخصصون في الملف القبطي، قدموا عددا من الأخبار بعضها تعلق برأي عدد من النخبة القبطية، بشأن القرار الأمريكي الخاص باستقطاع ٢٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية لمصر.

الآراء كانت . بالنسبة لي . مثيرة للاستغراب، لأنها جاءت من قبيل "الحكم المسبق" الذي يستند إلى تقدير مستقل عن السياق الإقليمي والدولي، الذي تغير تغيرا كبيرا، مع فشل مبدأ "الفوضى الخلاقة" في العراق وفي أفغانستان الآن، والبحث الأمريكي عن "الاستقرار المستحيل" عوضا عنه.

البعض من "أقباط الداخل"، يعتقدون أن "أقباط المهجر"، كان لهم دور مؤثر في القرار الأمريكي الخاص بخصم جزء من المعونة.

وفي تقديري أن هذا الكلام مبالغ فيه، وكما قلت يستند إلى حكم مسبق مستقل عن تبدل الأوضاع في الشرق الأوسط تبدلا جوهريا عما كانت عليه بعيد سقوط بغداد!

لم ينتبه النشطاء الأقباط إلى أن أولويات الولايات المتحدة تغيرت عبر محطات متتابعة، وفقا لتطور الأحداث وبحسب المحصلة النهائية لنتائجها.

عندما صدر قانون الاضطهاد الديني عام ١٩٩٥ ـ صدق عليه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٨. كان لابتزاز الحلفاء والأعداء، كل بحسب موقفه من المصالح الأمريكية.

اليوم وبعد مرور ما يقرب من عقد على صدوره، فإن كثيرا من المياه جرت تحت الجسر، حيث تبدلت المواقع، وبات "المبتز" الأمريكي، ملطشة لعمليات الابتزاز السياسي والأمني والعسكري، لكل من فصل قانون الاضطهاد الديني من أجل ابتزازهم من قبل!

الملف الطائفي في مصر، تراجعت أهميته بالتدرج أمام صانع القرار بالبيت الأبيض، مرة لصالح ملف الإصلاح السياسي، ثم تراجع تماما إلى زيل الاهتمامات الأمريكية، أمام البحث عن سيناريوهات "الخروج المشرف" من العراق. بل إنه يكاد يحال إلى أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية، بعد دخول أزمة غزة، قائمة الاحتياجات الأمريكية الضرورية لمساعدة النظام المصري.

لم ينتبه البعض إلى ما استجد من "شروط" أمريكية، حتى تفرج عن المستقطع من المعونة، إذ كان الشرط الأساسي ـ الجديد واللافت فيها ـ هو أن تضمن مصر، وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على الكيان الصهيوني!

إن تبدل الشروط.. دلالة قاطعة على تبدل الأولويات، ثم إن النظام المصري فهم جيدا، هذا التحول في الموقف الأمريكي، سواء على مستوى "ملف الإصلاح" أو على صعيد "الملف القبطي".

وفيما يتعلق بالثاني - وهو ما يهمنا في هذا السياق - فإن القرار الجمهوري بتعيين ٤٤ نائبا بمجلس الشورى الجديد، كان بالغ الدلالة، إذ خلت القائمة من "الرقم" المعتاد والتقليدي الذي كان يستهدف "إرضاء" أقباط الداخل، لتستحي العين الأمريكية.

إن وضع رقبة المارينز تحت أحذية المقاومة والمجاهدين في العراق، وضعت بالتبعية رقبة "رامبو" الأمركي، تحت حذاء الأنظمة في العالم العربي، خاصة من بيدهم بعض "الحل" للمأزق العسكري المهين للعسكرية الأمريكية في العراق أو في أفغانستان.

أقباط المهجر، لم يعد لهم وزن ولا قيمة لا في القاهرة ولا في واشنطن، وأن مرحلة الابتزاز السياسي الدولي لمصر، المنطلق من تحت أقبية معسكرات طالبي الارتزاق والمتاجرة بالمسألة القبطية، اعتقد أنها مرحلة آخذة في الأفول والانتهاء.

غير أن أهم ما يمكن الالتفات إليه، هو أن المقاومة العراقية (وكذلك في فلسطين)، لم تهزم فقط المشروع الأمريكي في العراق أو في غزة، ولكنها هزمت أيضا المشروع الطائفي الانعزالي في مصر، والذي كان يحاك تحت نعال المارينز في المهجر، وتحت الأرض في "أماكن" أخرى

(٥)

التعايش بين المسلمين والأقباط في مصر، لا ينظمه الدستور والقانون والقرار الجمهوري فقط، صحيح أنه ليس ثمة استغناء للأطر الثلاثة، فالدولة الحديثة لا تستطيع أن تستقر دون مرجعية قانونية ملزمة للجميع، غير أن مبدأ الإلزام ليس له أية ضمانة في

أية دولة يخضع فيها القانون لـ"مزاج" القرار السياسي، والدستور للقص واللصق والإضافة والتعديل، وفقا لأجندات النخبة السياسية ومصالح القوى الاقتصادية المرتبطة بها، ناهيك عن أن كثيرا من مطالب الأقباط، لا يرتبط إنجازها بـ"قوة الدولة" - هذا إذا افترضنا أن القانون ينفذ على الجميع الشريف والضعيف - وإنما يظل رهن المناخ الاجتماعي والإنساني الذي يستظل بظله المسلمون والأقباط، فضلا عن قدرة الجماعة القبطية على إجراء مراجعة قبطية داخلية تفرز فرزا جادا الرموز والشخصيات الأكثر عقلا ورشد واعتدالا والاحتكام إليها في وزن مطالبها وتقديرها على النحو الذي لا يهدر خصوصية مصر الحضارية والتي يستقي منها المصريون جميعا هويتهم وتميزهم الحضاري.

ولذا فإنني استغرب من هذا العنف الذي يتعامل به الأقباط مع الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، فالرجل لا ينكر وجود "مشاكل" تتعلق بالأقباط، ولكنه يكاد يكون الوحيد من بين النشطاء السياسيين الذين يدركون أن حلها ليس في "الاستقواء بالدولة " وذلك بتحريضها على قمع المصريين المسلمين، ولا بـ"الاستقواء بأمريكا" والضغط عليها لمعاقبة الدولة.. لأنه كان يعلم أن في الأولى مدخلا إلى الفتنة وإزكاء روح الكراهية واللدد في الخصومة ، وأن في الثانية " كبيرة سياسية" لا توبة منها ولا كفارة إلا العقوبة التي يقررها القضاء المصري، بشأن " الخيانة العظمى" .. وفي الحالتين لن يكون للأقباط: لا بلح اليمن ولا عنب الشام.. بل ما هو أسوأ: اللعنة من الجميع.

جمال أسعد كان شديد الوعي بأن الحل هو في الاستقواء بـ"الشريك المسلم" ، الجار والزميل والصديق والصاحب، الذي يشارك القبطي أفراحه وأطراحه، يعانيان معا من القمع الطبقي والتهميش والعزلة السياسية، يطحنهما الغلاء ويقتلهما الفقر والمرض في مستشفيات "بير السلم" بلا تفرقة ، ما يملكه - وليس دينه أو طائفته - هو ما يحدد قيمته

ومكانته الاجتماعية، دمائهما معا مرتعا للبلهارسيا، وأكبادهما مستباحة من فيروس "سي".

مشكلة أقباط المهجر، وبعض أقباط الداخل، أنهما يستقويان إما بالدولة وإما بأمريكا، فيما يتجاهلان "الشريك المسلم" ، الذي لا يرى من الداخل إلا الحرمان ومن أمريكا إلا القتل، فبئس الشريك وساءت مرتفقا.

في تقديري أن المشهد بات يدعو بإلحاح شديد وعاجل إلى مراجعة قبطية داخلية للتدقيق في تجربة العقود الثلاثة والأخيرة وتداعياتها.. وإني على يقين أن المراجعة ستنتهي إلى أن الحل لا يوجد إلا بالعودة إلى "ثقافة خفض الجناح" للأخر.. وليس بالاستقواء عليه واستفزازه.. هنا وهنا فقط سيُؤثر الجميع على نفسهم ولو كان بهم خصاصة.

(٦)

ليس لدي أي تحفظ أن يتبنى ناشط أو كاتب أو مثقف أو صحفي مصري، أيا كان انتمائه السياسي أو الديني، مشروعا للنظر فيما يراه الأقباط "حقوقا" لهم، لم ينالوا منها نصيبا، باعتبارهم مواطنين مصريين.

تكرار الشكوى، يؤكد أن ثمة مشكلة، وينبغي حقا النظر فيها بتجرد، وهذه مسلمة لا يجوز لأحد أن يزايد عليها، على حساب تيار يتحفظ على طريقة التعاطي معها الآن، والتي لا تخلو من "ابتزاز" طائفي من جهة أو "انتهازية" سياسية وصحفية من جهة أخرى.

المشكلة في أن "الشكوى" تزامنت مع ظروف دولية ضاغطة على مصر، وعينها على "الملف القبطي" واستخدامه كورقة ابتزاز تظهر وتختفي وفقا لـ"وزن" القاهرة في تسوية بعض الملفات الإقليمية مثل: العراق وفلسطين والسودان والملف النووي العراقي.

هذا التزمن أو هذا الارتباط، ربما كان عفويا في جانب منه، غير أن ما أساء إليه وأحاله في الوعي العام المصري، باعتباره "مؤمرة"، هو هذا التكاثر والتوالد البكتيري لعدد من المنظمات التي أسسها أقباط في المهجر، حاولت امتطاء الأقباط، والمتاجرة بـ"قضاياهم"، ليس فقط بشكل بدائي وعدواني ، ولكن أيضا باستدعاء "الخارج" لاتخاذ إجراءات عدائية ضد مصر!

مشكلة أقباط الداخل، هم "بعض" أقباط الخارج، ممن يتصدرون منصة الدفاع باسمهم، وهم غير مؤهلين لا على مستوى الوعي والخبرة في إدارة ملفات ذات طبيعة بالغة الدقة والحساسية يختلط فيها ما هو طائفي بما هو وطني ما يستدعي "مهارة" خاصة ومتدربة على التعاطي مع مثل هذه الملفات، يعصم صاحبها من الإضرار بالقضية التي يتحدث باسمها من جهة، ومن الوقوع في مأزق قانوني أمام القضاء من جهة أخرى، فضلا عن التصنيف الذي يمكن أن يشكك في وطنيته و يلاحقه أينما كان في حياته وبعد مماته ويتركه عارا وإرثا مرا لأحفاده من بعده.

ماذا استفاد الأقباط مثلا عندما وجهت قيادة قبطية مهجرية بارزة الدعوة إلى شارون لينقذ الأقباط من الحكومة المصرية؟!

وماذا عاد من خير ومن فائدة على الملف القبطي من إبداء أحد أبرز قياداتهم بالمهجر رغبته تنفيذ مخطط لقبطي مصري كان قد أعلن في عام ١٩٩٢ عن قيام دولة قبطية خالصة لأقباط مصر، وطالب بثلث مساحة الدولة لها، وكان ذلك في مدينة هامبرج بألمانيا، وفق ما قال الأستاذ جمال البنا في صحيفة المصري اليوم؟!

ماذا استفاد أقباط الداخل من دعوة أحدهم بتحرير مصر من كل الديانات الأخرى واقتصارها فقط علي الأقباط؟!

من بين مطالب الأقباط في الداخل، أن يتولى بعضهم مناصب رفيعة في الجيش والشرطة والمخابرات.. وهم بالتأكيد .كمواطنين .لهم كافة الحقوق بما فيها مثل هذه المناصب.. ولكن من سيطمئن إليهم بعد أن طالب "وكلاؤهم" بالخارج "مساندة شارون" لهم، وتقسيم مصر من الداخل وطرد المسلمين منها، وتحويلها إلى دولة "طائفية خالصة" من الأقباط فقط؟!

أنا أذكر هنا بعض الأمثلة السريعة، للاستدلال على أن أقباط الخارج باتوا عبئا حقيقيا على "حقوق" أقباط الداخل.. وهذه قوام الأزمة وسنامها، وعلى الأقباط حل هذه المشكلة أولا متى شاءوا أن يجروا حوارا داخليا جادا في مصر، بعيدا عن إغراءات المال المهجري وتذاكر السفر والرحلات المخملية والتطلع إلى ما في جيب "المنفق العام" على مؤتمرات لا تخلف إلا العار لمن نظمها أو لمن شارك فيها.

(٧)

مؤتمر "المواطنة" الذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبدأت فعالياته يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، أثار الكثير من اللبس، بشأن جدول أعماله، وما إذا كان يستهدف " الملف القبطي" أم أنه اتسع لما هو أبعد من ذلك؟!

إعلاميا.. فقد استقر الرأي على أنه مؤتمر لـ "استرضاء" أقباط المهجر، إذ حضرت نحو ٢٠ قيادة منهم، فيما لم يدع أحد من ممثلي الكنيسة المصرية، بكل أطيافها المذهبية والملية، بما فيها كنيسة المقطم الموازية!.

المؤتمر، إذن انتهى به الحال، لأن يكون مؤتمرا استثنائيا، ليناقش "شكاوى" بعض الأقباط في الخارج، خاصة وأن الواجهة الإعلامية له، ومضمون أجندته، كانا يعزز ان هذا

الانطباع لدى الرأي العام، حتى لو كانت "نية" المنظمين له، أن يكون أكبر من هذا الاستثناء الضيق، فالناس يعنيهم المعلن، وليس ما تقصده النيّات وما تخفيه الصدور.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فلا أدري سببا وجيها لإدراج بند "تمكين المرأة" على جدول أعمال مؤتمر، يناقش "شكاوى" عما يزعمه البعض "تميزا طائفيا"، كان أقباط المهجر، أبرز من دعوا لحضور والمشاركة فيه، وشارك بالفعل أكثرهم حضورا على المشهد التحريضي ضد مصر في الولايات المتحدة؟!

وجود هذا البند أحال من يتصدرون المشهد القبطي المهجري، من دعاة لـ"التحريض الطائفي" إلى جماعة تتقاتل على الفوز بـ "إرث" قاسم أمين في تحرير المرأة المصرية!

أعلم أن هذا البند أضيف في سياق الهدف الأساسي للمؤتمر، بأنه يتجاوز التذمر الطائفي، ويضعه في سياق عام وأشمل، في حاضنة "المواطنة" التي باتت حلم جموع المصريين وليس طائفة دينية بعينها.

الكل يعلم أن "الشغب الطائفي" بات جزءا أصيلا من البزنس السياسي والإعلامي والديني والمالي، سواء لبعض أقباط المهجر، أو سماسرة الطائفية في الداخل، وأعتقد أن سمعة النظام، نالها الكثير من الإساءات، والتي تجاوزته إلى النيل من الإسلام ذاته ومن عروبة ومصر وهويتها وثقافتها وأصولها الحضارية، من هذا الشغب الطفولي البائس والباحث عن المال والشهرة والمكانة الدينية والزعامة السياسة، وما كان لمنظمي المؤتمر، أن يعيدوا "غسيل" كل من تلوث واغمد خنجرا في خاصرة الوطن، بحشر بنود مثل بند "تمكين المرأة" في جدول أعمال مؤتمر تحول شاء المنظمون أو أبوا إلى "قعدة" لإلهاء بعض الطائفيين عن "الصراخ" في الخارج !وتقديمهم باعتبارهم "محررين للمرأة" من عنف أحفاد الغزاة العرب!

إنها "غلطة" ربما لم تكن مقصودة ولكنها كانت تحتاج إلى توضيح ثم إلى اعتذار

(٨)

يبقى أن أشير هنا إلى هذه الواقعة: حيث نيابة مطروح يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ بتجديد حبس شابين مسيحيين لمدة ١٥ يوما على ذمة القضية رقم "١٠١ أحوال مطروح" الأول مقاول يبلغ من العمر ٢٧ عاما يدعى " "مينا صموئيل زكي" ، والثاني طالب عمره ٢٩ عاما يدعى "مينا سعيد جرجس".

كان لافتا خفوت "الصوت الحقوقي" القبطي - خاصة في المهجر من الذين يتصيدون حتى الشائعات الساذجة لتوظيفها ضد مصر - إذ لوحظ اختفاؤه تماما من "التخديم" القانوني والإعلامي على هذه القضية، لا بـ"الدفاع" عن المتهمين ولا بـ"إدانتهم"، الكل تجاهلها رغم أنها من الخطورة في دلالتها ومغزاها، بحيث لا يكون بوسع أحد أن يتجاهلها، لا من النشطاء المسلمين ولا من أقرانهم الأقباط !

فلم هذا التجاهل؟! .. الإجابة على هذا السؤال تكمن في مضمون القضية وتفاصيلها والتي تقول - بحسب صحيفة "الدستور" في عدد يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ - إن التحقيقات كشفت عن مفاجآت عديدة، أهمها اعتراف المتهم الأول "مينا صموئيل" بأنه وجه تهديدات مستمرة لعدد من شباب المسيحيين بمطروح منذ ما يقرب من شهرين، عن طريق رسائل المحمول مستخدما رقما واحدا، هددهم فيها بالقتل والحرق وسب وقذف دينهم وتوقيع الرسائل باسم "جماعة محبي الإسلام"، أو "جيش محمد".

أوراق القضية تقول: إن "التهديدات" أثارت الرعب في نفوس الأقباط، بجانب محاولته تشويه وجه إحدى الطالبات المسيحيات بكلية التربية بمطروح، والتي اتضح أنها "خطيبته السابقة"، وقيامه برش ماء النار المطفي على وجهها، مع تهديدها وزميلتها بنفس

الفرقة، منتحلا "شخصية طالب مسلم"، كما اعترف بإرساله رسائل تهديد لشعب الكنيسة وصلت إحداها للأب "شنودة جبر". راعي كنيسة السيدة العذراء بمرسى مطروح . قال فيها "عيدكم يا كفرة سيأتي على جثة أحدكم" انتهى الخبر.

لا أدري لم سكت الجميع على هذه الواقعة : المثقفون والحقوقيون والكنيسة ورجال الدين المسيحيون وأقباط المهجر، رغم أنها تكشف مساحة المسكوت عنه في الاحتقانات الطائفية التي شهدتها أماكن متفرقة من مصر، وأن كثيرا منها ربما يكون "مدبرا" ومقصودا في ذاته كما بينت تلك الواقعة التي بين أيدينا الآن، ولولا غباء "الجاني" لمرت الواقعة على الجميع، ووظفت أسوأ توظيف للإساءة لمصر وللمسلمين وللإسلام، وكان من شأنها أن تعيد البلد كله إلى أجواء التوتر الدامي في التسعينيات ، إذ تعمد المتهم المسيحي توقيع رسائله باسم "جيش محمد" ، وهو الاسم الذي يوحي بوجود تنظيم القاعدة في مطروح وأنه يستهدف الأقباط "الكفرة" على حد تعبير الرسالة التي وصلت للأب "شنودة جبر"!

هذه القضية ربما تكون رسالة موجهة للأقباط على وجه التحديد، تحذرهم من أن مثيري الفتن ربما يكونوا بين ظهرانيهم ، يقدمونهم وقودا للفتنة خدمة لأجندات أكبر بكثير من مسألة "حقوق الأقلية".